

Distr.: General
15 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات
حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، المقدم وفقاً لقرار مجلس
حقوق الإنسان 8/37.



تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد إعمال حقوق الإنسان يتوقف على توافر محيط حيوي صحي

موجز

في هذا التقرير، يناقش المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحفظ وحماية وترميم المحيط الحيوي الذي تعتمد عليه جميع الأنواع، بما في ذلك الإنسان العاقل. ويبرز الآثار المدمرة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحالة الطوارئ العالمية التي تعيشها الطبيعة على التمتع بحقوق الإنسان، والدور الحاسم لحقوق الإنسان في التحفيز على اتخاذ إجراءات لصون الطبيعة. ويوضح المقرر الخاص التزامات الدول ومسؤوليات مؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني ويقدم توصيات عملية لحفظ وحماية النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي وترميم المتضرر منهما، وضمان الاستخدام المستدام لمنافع الطبيعة وتوزيعها على نحو منصف. ويشدد على أن النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي عنصران حيويان للحق في بيئة صحية.

وأعد المقرر الخاص مرفقاً عن الممارسات الجيدة المتصلة بحفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وحمايتهما وإعادتهما إلى ما كانا عليه، وهو متاح على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(أ). وتبين الممارسات الجيدة أن هناك إجراءات فعالة متاحة لحماية حقوق الإنسان وحماية الطبيعة في آن واحد.

(أ) متاح على الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/Annualreports.aspx

المحتويات

الصفحة

4 المحيط الحيوي الصحي لا بد منه لإعمال حقوق الإنسان	أولا -
6 جائحة مرض فيروس كورونا والأمراض الأخرى الحيوانية المنشأ	ألف -
6 الطبيعة في حالة طوارئ عالمية: تقويض أسس الحياة على الأرض	باء -
7 أسباب حالة الطوارئ العالمية التي تعيشها الطبيعة	جيم -
8 تحذيرات العلماء المخيفة	دال -
9 إرث من إخفاقات الدول	هاء -
11 التغييرات التحويلية المطلوبة	واو -
11 آثار حالة الطوارئ العالمية التي تعيشها الطبيعة على التمتع بحقوق الإنسان	ثانيا -
12 الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة	ألف -
13 الحق في الحياة	باء -
13 الحق في الصحة	جيم -
14 الحق في الغذاء	دال -
15 الحق في المياه والصرف الصحي	هاء -
15 حقوق الطفل	واو -
16 السكان الضعفاء	زاي -
18 التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالنظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي	ثالثا -
20 التزامات الدول	ألف -
23 مسؤوليات مؤسسات الأعمال	باء -
24 مسؤوليات منظمات حفظ الطبيعة	جيم -
24 الممارسات الجيدة في حفظ التنوع البيولوجي وحمايته واستخدامه على نحو مستدام	رابعا -
25 استنتاجات وتوصيات	خامسا -
25 التعافي من مرض فيروس كورونا ومنع حدوث جوائح في المستقبل	ألف -
26 التعجيل بالعمل لحماية الطبيعة وحفظها	باء -
29 احترام حقوق الشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات المحلية	جيم -

أولا - المحيط الحيوي الصحي لا بد منه لإعمال حقوق الإنسان

- 1 - إن الأرض هي الكوكب الوحيد في الكون المعروف أنه يسمح بوجود حياة. فعلى هذا الكوكب المعجزة الفريد الذي تختلط فيه الزرقة بالخضرة، أنتج التطور تنوعا مذهلا للحياة، حيث توجد ملايين الأنواع الأحيائية التي تنتوع بين الفيلة وأشجار الخشب الأحمر والحياتان الزرقاء، والسمندر المكسيكي والفرشات وأشجار الصبار. والبشر يشتركون في البصمة الوراثية مع جميع الأنواع، مما يقدم أدلة دامغة على أن الطبيعة يجب أن تُفهم على أنها مجتمع ننتمي إليه لا مجرد سلعة مسخرة لنا لاستغلالها.
- 2 - ويشمل التنوع البيولوجي النظم الإيكولوجية والأنواع والاختلافات في الجينات داخل النوع الواحد. والنظام الإيكولوجي هو مجموعة من الكائنات الحية مع البيئة المادية التي تعيش فيها. والمحيط الحيوي (أو الطبيعة) هو مجموع كل النظم الإيكولوجية، أي منطقة الحياة على الأرض.
- 3 - والمساهمات التي تُسديها الطبيعة للناس هائلة ولا غنى عنها. وهناك أسباب مقنعة كثيرة لحماية التنوع البيولوجي وحفظه واستخدامه على نحو مستدام، وهي أسباب تستند إلى طائفة واسعة من القيم: الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والترفيهية والجمالية. ففي حين يتحدث البعض عن رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية، يشير البعض الآخر إلى هبات الطبيعة وقيمتها المتأصلة فيها⁽¹⁾. ويتوقف إعمال جميع حقوق الإنسان في نهاية المطاف على توافر محيط حيوي صحي. فبدون نظم إيكولوجية صحية مؤدية لوظائفها، يشكل التنوع البيولوجي الصحي أساس وجودها، لن يكون هناك هواء نظيف للتنفس، أو ماء آمن للشرب، أو طعام مغذٍ للأكل. والنباتات التي تنمو على الأرض وفي المياه تنتج الأكسجين من خلال التمثيل الضوئي. وهناك ضرب واحد من العوالق النباتية، هو البروكلوروكوكوس، يبلغ صغر حجمه حدا يجعل قطرة ماء واحدة تستوعب الملايين منه، ومع ذلك فإن هذه الكائنات الحية الصغيرة جدا تولد أطنانا لا تحصى من الأكسجين. وتحتوي ملعقة صغيرة من التربة السليمة على مليارات الكائنات المجهرية - من الطحالب والبكتيريا والفطريات والخيطيات والأوالي - التي تعالج المواد العضوية فتحولها إلى دبال أسود غني بالعناصر المفيدة لتغذية النباتات والمساعدة في حمايتها من الآفات والعوامل المسببة للأمراض.
- 4 - ومما تؤديه النظم الإيكولوجية السليمة أيضا تنظيم مناخ الأرض، وتنقية الهواء والماء، وتدوير المغذيات، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. ومما تؤديه الأراضي الرطبة إزالة الملوثات، وتحسين خطوط السواحل، وتخزين الكربون، وامتصاص المياه، والمساهمة في الإمدادات الغذائية (مثل الأرز والأسماك والأعشاب البحرية). وتمتص النظم الإيكولوجية البحرية والبرية 60 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي ينتجها البشر، مما يؤدي إلى إبطاء وتيرة تغير المناخ. وتوفر النظم الإيكولوجية السليمة أيضا إمدادات متجددة من الأخشاب والألياف والأغذية والأسماك وغيرها من السلع. وتلقح الحشرات والخفافيش والطيور أكثر من 75 في المائة من المحاصيل، بما في ذلك الفواكه والخضروات واللوز والكاكاو والبن.

(1) Unai Pascual and others, "Valuing nature's contributions to people: the IPBES approach", *Current Opinion* (1) *Environmental Sustainability*, vols. 26-27 (2017)

- 5 - وتوجد الغالبية العظمى من التنوع البيولوجي الأرضي في غابات العالم⁽²⁾. والغابات موطن لأكثر من 60 000 نوع من أنواع الأشجار المختلفة و 80 في المائة من الأنواع البرمائية و 75 في المائة من أنواع الطيور و 68 في المائة من أنواع الثدييات. ويعتمد أكثر من بليون شخص على الغابات في كسب رزقهم⁽³⁾.
- 6 - ويعتمد بلايين الأشخاص على أدوية طبيعية في العناية بصحتهم. وأكثر من نصف العقاقير التي تصرف بوصفة طبية و 70 في المائة من العقاقير المضادة للسرطان إما أنها طبيعية أو مستمدة من الطبيعة. وقضاء الوقت في الطبيعة يوفر للناس فوائد جسدية وعقلية وعاطفية وروحية.
- 7 - والطبيعة تسدي للناس إسهامات تؤثر في كل جانب من جوانب الحياة تقريباً، وهي إسهامات لا غنى عنها لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة تقريباً. ورغم أن الكثيرين يعتقدون أن وضع قيمة اقتصادية للطبيعة أمر محال أو لا حكمة فيه، فقد قدر خبراء الاقتصاد القيمة السنوية للسلع والخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية بمبلغ 125 تريليون دولار⁽⁴⁾.
- 8 - ولإعداد هذا التقرير، أجرى المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، مشاورات في جنيف في 3 آذار/مارس 2020. ونظم سلسلة من المشاورات على الإنترنت بشأن النظم الإيكولوجية السليمة وحقوق الإنسان، مما أتاح مشاركة أشخاص من جميع أنحاء العالم. وفي آذار/مارس 2020، عُمت دعوة لتقديم مساهمات بشأن النظم الإيكولوجية السليمة وحقوق الإنسان. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه للمساهمات التي تلقاها من إسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبنما، وتوغو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وغانا، وفنلندا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، وكوبا، وكولومبيا، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، والاتحاد الأوروبي، ولما يزيد عن 40 مساهمة ثابتة تلقاها من الشعوب الأصلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين⁽⁵⁾.
- 9 - وهذا التقرير، المتعلق بالنظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي، هو الثالث في سلسلة من التقارير المواضيعية للمقرر الخاص التي توضح العناصر الموضوعية للحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، بعد تقرير عن الهواء النقي (A/HRC/40/55) وآخر عن المناخ الآمن (A/74/161). وستتناول التقارير المقبلة المياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة، والأغذية الصحية والمنتجة بشكل مستدام، والبيئات غير السامة التي يمكن العيش والعمل والدراسة واللعب فيها.

(2) James E.M. Watson and others, "The exceptional value of intact forest ecosystems", *Nature Ecology and Evolution*, vol. 2, No. 4 (April 2018).

(3) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and United Nations Environment Programme (UNEP), *The State of the World's Forests 2020: Forests, Biodiversity and People* (Rome, 2020).

(4) Monique Grooten and Rosamunde Almond, eds., *Living Planet Report 2018: Aiming Higher* (Gland, Switzerland, World Wildlife Fund, 2018).

(5) يمكن الاطلاع على المساهمات عن طريق هذا الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/HealthyEcosystems.aspx

ألف - جائحة مرض فيروس كورونا والأمراض الأخرى الحيوانية المنشأ

10 - يخلف التلف الذي يلحقه الإنسان بالمحيط الحيوي آثاراً ضخمة على صحة الإنسان وسبل عيشه وحقوقه. وأصرخ مثال لذلك يمكن تخيُّله هو جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الناجمة عن فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة - 2 (فيروس كورونا-سارس-2)، والتي حاقت بالعالم في الأشهر الأخيرة. وهناك أدلة علمية قوية على أن الفيروس نشأ في الخفافيش، ونُقل إلى نوع آخر من الأحياء البرية، ربما البنغول، ثم أصيب به الإنسان⁽⁶⁾. وقد تسبب مرض كوفيد-19 بالفعل في وفاة أكثر من 600 ألف شخص، واعتلال الملايين، وحدث اضطرابات اجتماعية واقتصادية هائلة. وثبتت الجائحة وجود ترابط بين حقوق الإنسان في كل من الحياة، والصحة، والغذاء، والمياه، والحرية النقابية، ومستوى معيشي لائق، وبيئة صحية مستدامة.

11 - وكوفيد-19 هو أحدث مرض معدٍ مستجد ينتقل إلى الإنسان من نوع حيواني آخر. وكان أكثر من 70 في المائة من الأمراض المعدية المستجدة في العقود الأخيرة أمراضاً حيوانية المنشأ، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإيبولا، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وأنفلونزا الطيور، وفيروس نيباه، وفيروس ماربورغ، وفيروس زيكا، وفيروس غرب النيل. والخطر المتزايد للأمراض المعدية المستجدة ناتج عن عاصفة عاتية من أفعال الإنسان التي تُتلف النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، مثل إزالة الغابات، وتفرغ الأراضي وتحويلها للزراعة، وتجارة الأحياء البرية، وتزايد أعداد السكان، وإقامة المستوطنات والبنى التحتية، وتكثيف إنتاج الماشية، وتغير المناخ⁽⁷⁾. وهذه الأنشطة تزيد من خطر انتقال العوامل المسببة للأمراض من الحيوانات البرية والمنزلية إلى البشر⁽⁸⁾. والمستويات غير المسبوقة للسفر الجوي والتجارة الدولية تُعجّل بانتشار الأمراض.

باء - الطبيعة في حالة طوارئ عالمية: تقويض أسس الحياة على الأرض

12 - بدلاً من التعامل مع الأرض - ذلك البيت الفريد الذي لا حياة بدونه ولا عوض عنه - بعناية واحترام وإجلال، يُلحق الإنسان ضرراً كارثياً بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ويقوض الإسهامات المدهشة التي تسديها الطبيعة في رفاه الإنسان وازدهاره.

13 - ففي عام 2019، وفي أشمل تقييم يتم إجراؤه لحالة الطبيعة، لخص المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تدمير الطبيعة بفعل الأنشطة البشرية على النحو التالي⁽⁹⁾:

Rui Dong and others, "Analysis of the hosts and transmission paths of SARS-CoV-2 in the COVID-19 (6) outbreak", *Genes*, vol. 11, No. 6 (June 2020).

Bryony A. Jones and others, "Zoonosis emergence linked to agricultural intensification and environmental (7) change", *Proceedings of the National Academy of Science*, vol. 110, No. 21 (21 May 2013).

UNEP and International Livestock Research Institute, *Preventing the Next Pandemic: Zoonotic Diseases (8) and How to Break the Chain of Transmission* (Nairobi, 2020).

(9) انظر IPBES/7/10/Add.1.

- (أ) هوت أعداد الأحياء البرية (بما في ذلك البرمائيات والطيور والأسماك والثدييات) بنسبة 60 في المائة في المتوسط منذ عام 1970؛
- (ب) ارتفع معدل الانقراض إلى ما يزيد بمئات المرات عن المتوسط على مدى العشرة ملايين سنة الماضية، وهو يرتفع حالياً بوتيرة متسارعة، وبات الخطر يهدد مليون نوع؛
- (ج) طراً تغير كبير على ما يقرب من ثلاثة أرباع سطح الأرض؛
- (د) يتعرض ثلثا عالم المحيطات حالياً لآثار ضارة، بما في ذلك التحمض وتناقص الأوكسجين وفقدان الجليد البحري؛
- (هـ) يخصص أكثر من نصف تدفقات المياه العذبة التي يمكن الوصول إليها في العالم للاستخدام البشري؛
- (و) تم تدمير أكثر من 85 في المائة من الأراضي الرطبة في الكوكب؛
- (ز) فقد 420 مليون هكتار من الغابات منذ عام 1990 من خلال التحويل إلى استخدامات أخرى للأراضي؛
- (ح) انخفض حجم الكتلة الحيوية العالمية للأسماك المفترسة الكبيرة المستهدفة بأنشطة صيد الأسماك بمقدار الثلثين على مدى المائة عام الماضية.

14 - وعلى الرغم من جهود الحفظ، وصل تناقص التنوع والوفرة في الطبيعة خلال السنوات الخمسين الماضية إلى مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ويعتقد العلماء أن البشر يتسببون في الانقراض الجماعي السادس في تاريخ الحياة على الأرض⁽¹⁰⁾.

جيم - أسباب حالة الطوارئ العالمية التي تعيشها الطبيعة

- 15 - تتمثل الأنشطة البشرية المسؤولة مباشرة عن التدهور السريع في صحة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي فيما يلي، مع الترتيب حسب الأهمية العالمية: التغيرات في استخدامات البر والبحر (مثل تحويل الغابات إلى الزراعة)، والاستغلال المباشر لأنواع (مثل صيد الأسماك، وصيد الحيوانات، والصيد غير المشروع، والتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية والأخشاب)، وتغير المناخ، والتلوث، والأنواع الدخيلة المغيرة. وتغير المناخ هو مضاعف للمخاطر يفاقم من تأثير العوامل الأخرى، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار مدمرة قصيرة الأجل على الشعاب المرجانية والغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للقطب الشمالي⁽¹¹⁾.
- 16 - وهذه الدوافع المباشرة الخمسة للتغيير تدفعها مجموعة متنوعة من الأسباب الجذرية الكامنة وراءها - تمثل الدوافع غير المباشرة للتغيير - ومنها أنماط الإنتاج والاستهلاك، والنمو السكاني، والتجارة، والابتكارات التكنولوجية، والقيم المجتمعية. ففي السنوات الخمسين الماضية، تضاعف عدد البشر، وتضاعف الاقتصاد العالمي أربع مرات، ونمت التجارة العالمية بمعامل قدره 10 أضعاف، مما أدى إلى ارتفاع الطلب

(10) Gerardo Ceballos, Paul R. Ehrlich and Peter H. Raven, "Vertebrates on the brink as indicators of biological annihilation and the sixth mass extinction", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 17, No. 24 (16 June 2020).

(11) انظر 1.IPBES/7/10/Add.1.

على الطاقة والمواد بدرجة هائلة. والأثرية مسؤولون بشكل غير متناسب عن الاستهلاك المفرط والضغط على الطبيعة.

17 - والزراعة هي أكبر عامل يسهم بمفرده في تدمير النظم الإيكولوجية وتناقص التنوع البيولوجي. وتحدث إزالة الغابات بدافع من الطلب على لحوم البقر، ولب الصويا (معظمه للاستخدام كعلف الماشية) وزيت النخيل، فضلاً عن التوسع في زراعة الكفاف⁽¹²⁾.

دال - تحذيرات العلماء المخيفة

18 - يجب على الحكومات أن تنصت لتحذيرات العلماء حتى تتخذ إجراءات فعالة ومنصفة لحماية الطبيعة ومنع الآثار الكارثية على حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يقدم مرض كوفيد-19 درساً قيمة. فقد سلط علماء الأوبئة الضوء على الأخطار التي تشكلها فيروسات كورونا في وقت مبكر يعود إلى عام 1998 على الأقل⁽¹³⁾. وفي عام 2008، حث العلماء الحكومات على زيادة الاهتمام بالأمراض المعدية المستجدة، مع التركيز على الأمراض الحيوانية المنشأ، وأوصوا بحفظ المناطق ذات التنوع البيولوجي الكبير، وهو ما كان سيحقق "قيمة مضافة في الحد من احتمال ظهور أمراض حيوانية المنشأ في المستقبل"⁽¹⁴⁾. وفي عام 2013، حذر العلماء من أنه "يمكن توقع استمرار الانتقال المتسارع للفيروسات التاجية للخفافيش والفيروسات التاجية الحيوانية إلى البشر وربما تساعد هذا الانتقال"⁽¹⁵⁾. وفي عام 2015، حدد الخبراء الذين اجتمعوا بدعوة من منظمة الصحة العالمية سبعة من الأمراض المستجدة الحيوانية المنشأ التي تحتاج إلى بحوث عاجلة بسبب احتمال تسببها في حالات طوارئ للصحة العمومية، بما في ذلك "فيروسات كورونا الشديدة الأمراض"⁽¹⁶⁾. وفي عام 2018، نشر العلماء ورقة بعنوان "الخفافيش وفيروسات كورونا وإزالة الغابات"⁽¹⁷⁾. ولم تستجب الحكومات لتلك التحذيرات.

19 - وبالمثل، ظل العلماء يحذرون المجتمع من دوامة التدهور في النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لأكثر من 50 عاماً، منذ أن ألقت راشيل كارسون رواية *الربيع الصامت*، في عام 1962. وفي عام 1992، صدر عن أكثر من 1 700 عالم تحذير مفاده أن "الأنشطة البشرية لا ... تعرض للخطر الشديد المستقبل الذي نتمناه للمجتمع البشري وعالمي النبات والحيوان، وقد تُغير العالم الحي إلى الحد الذي يجعله غير قادر

Navin Ramankutty and others, "Trends in global agricultural land use: implications for environmental health (12) and food security", *Annual Review of Plant Biology*, vol. 69 (2018)

David Quammen, *Spillover: Animal Infections and the Next Human Pandemic* (New York, W.W. Norton (13) and Company, 2012), p. 512

Kate E. Jones and others, "Global trends in emerging infectious diseases", *Nature*, vol. 451, No. 7181 (14) (21 February 2008).

Rachel L. Graham, Eric F. Donaldson and Ralph S. Baric, "A decade after SARS: strategies for controlling (15) emerging coronaviruses", *Nature Reviews Microbiology*, vol. 11, No. 12 (December 2013)

World Health Organization (WHO), "Blueprint for research and development preparedness and response to (16) public health emergencies due to highly infectious pathogens", paper presented at the Experts Workshop on Prioritization of Pathogens, Geneva, 8–9 December 2015

Aneta Afelt, Roger Frutos and Christian Devaux, "Bats, coronaviruses, and deforestation: toward the (17) emergence of novel infectious diseases?", *Frontiers of Microbiology*, vol. 9, No. 702 (April 2018)

على حفظ الحياة بالطريقة التي نعرفها⁽¹⁸⁾. وفي عام 2005، خلص تقييم النظم الإيكولوجية في الأنفية إلى أن البشر يخلفون أثارا قد لا يمكن تداركها على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية⁽¹⁹⁾. وفي عام 2017، لاحظ أكثر من 15 000 عالم من 184 دولة أن "البشرية فشلت عموماً في إحراز تقدم كاف في إيجاد حل لهذه التحديات البيئية المتوقعة، ومما يثير الجزع أن معظمها يزداد سوءاً بكثير"⁽²⁰⁾.

20 - وفي عام 2019، خلص برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن التدمير الجاري للطبيعة "يقوض سلامة الكوكب وقدرة الأرض على تلبية الاحتياجات البشرية"⁽²¹⁾. ووفقاً لروبرت واتسون، الرئيس السابق للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، فإننا نوهن ركائز اقتصاداتنا وسبل معيشتنا وأمننا الغذائي وصحتنا ونوعية حياتنا في جميع أنحاء العالم. ووفقاً للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات، فإن الاتجاهات السلبية الحالية في التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ستقوض التقدم نحو تحقيق 80 في المائة من الغايات المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والمياه والمدن والمناخ والمحيطات والأراضي من أهداف التنمية المستدامة.

هاء - إرث من إخفاقات الدول

21 - لقد أنشأت الدول مئات المعاهدات والإعلانات التي تتعهد بحماية الطبيعة. والأهم في هذا السياق هو أن اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (1992) لها ثلاثة أهداف شاملة هي: الحفظ، والاستخدام المستدام، والتقسيم المنصف للمنافع. ومن الأركان الأساسية الأخرى للحماية الدولية للطبيعة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والميثاق العالمي للطبيعة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا؛ ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية؛ واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

22 - وفي عام 2002، تعهدت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بأن "يُتحقق بحلول عام 2010 تخفيض محسوس للمعدل الحالي للخسارة في التنوع البيولوجي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وذلك كإسهام منها في التخفيف من وطأة الفقر وصون جميع أشكال الحياة على الأرض"⁽²²⁾.

(18) Union of Concerned Scientists, "World scientists warning to humanity", 16 July 1992

(19) Millennium Ecosystem Assessment, *Ecosystems and Human Well-Being: Synthesis* (Washington, D.C., Island Press, 2005)

(20) William J. Ripple and others, "World scientists warning to humanity: a second notice", *Bioscience*, vol. 67, No. 12 (December 2017)

(21) UNEP, *Global Environmental Outlook: GEO 6 – Healthy Planet, Healthy People* (Nairobi, 2019), pp. 4 and 8

(22) انظر UNEP/CBD/COP/6/20، المرفق الأول، المقرر 26/6، الفقرة 11 (الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي).

23 - وفي عام 2010، اتفقت الأطراف في الاتفاقية نفسها على رؤية طويلة الأجل للعيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2050. ووضعت الدول أهدافاً أيتشي للتنوع البيولوجي، التي تشمل خمسة أهداف استراتيجية و 20 غاية يتعين تحقيقها بحلول عام 2020⁽²³⁾.

24 - وفي عام 2015، تعهدت الدول بتحقيق 17 هدفاً من خلال خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وحُدّد عام 2020 موعداً نهائياً في بعض الغايات عملاً بالهدفين 14 (الحياة تحت الماء) و 15 (الحياة على الأرض)، بما في ذلك إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة (2-14)، وضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها وضمان استخدامها على نحو مستدام (1-15)، ووقف إزالة الغابات (2-15)، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (5-15).

25 - وقد أخفقت الدول في تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها لحماية وحفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ولم تتحقق أي من غايات اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 2010، أو أهداف أيتشي لعام 2020، أو التزامات عام 2020 في أهداف التنمية المستدامة⁽²⁴⁾ وإن كان قد أحرز تقدم متواضع. وفي تموز/يوليه 2020، كانت النسبة المحمية من المناطق الأرضية في العالم تبلغ 15,2 في المائة وكانت النسبة المحمية من محيطات العالم تبلغ 7,4 في المائة⁽²⁵⁾. وقد تعافت بعض الأنواع المهددة بالانقراض، من النسور الصلعاء إلى الحيتان الحدباء. غير أن التقدم المتواضع المحرز نحو حماية أماكن وأنواع محددة قد غطى عليه النمو الهائل في الآثار البشرية على الطبيعة.

26 - ولم تستجب الدول بالاستعجال المناسب للتحذيرات المتزايدة الخطورة الصادرة عن كبار العلماء في العالم. بل على العكس من ذلك، أخذت الدول تشجع على إتلاف النظم الإيكولوجية والإضرار بالتنوع البيولوجي، حيث تقدم أكثر من 500 بليون دولار سنوياً في شكل إعانات تضر بالطبيعة، أي أكثر من خمسة أضعاف ما تنفقه لحماية التنوع البيولوجي⁽²⁶⁾. فالجهود الرامية إلى حماية الطبيعة يقوضها إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي والتجارة وأرباح الشركات على حساب حماية البيئة ومعالجة أوجه الضعف في سيادة القانون (مثل الفساد وضعف المؤسسات) والفقر والنزاعات المسلحة وضيق الحيز المدني وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان وعدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

27 - وهناك فجوة كبيرة في التطبيق والإنفاذ، وهي فجوة تعترف بها الدول، وذلك لأن الإجراءات لا ترقى إلى مستوى الالتزامات التي قُطعت من خلال المعاهدات والتشريعات⁽²⁷⁾. وخلصت إحدى منظمات المجتمع المدني في بيرو إلى أن القوانين والمعايير والمراسيم هي حبر على ورق لأنه لا يتم الامتثال لها، في حين لاحظت إحدى منظمات المجتمع المدني في الفلبين أن الحكومات تغض الطرف عن أنشطة الشركات التي تضر بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ولا يزال الأثر العام الذي يخلفه الجنس البشري يتزايد، وهو أمر يزيد من الضغط على نظم حفظ الحياة على كوكب الأرض ويمثل انعكاساً لعلاقتنا المختلة مع الطبيعة.

(23) انظر UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق الثاني، المقرر 2/10 (الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020).

(24) *The Sustainable Development Goals Report 2020* (United Nations publication, Sales No. E.20.I.7)

(25) UNEP and others, *Protected Planet Digital Report* (2020)

(26) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "A comprehensive overview of global biodiversity finance", April 2020

(27) انظر، على سبيل المثال، المساهمات المقدمة من الأرجنتين وإيطاليا وسلوفاكيا.

واو - التغييرات التحولية المطلوبة

28 - يجب على الجنس البشري أن يعيد تقييم علاقته الأساسية بالطبيعة والإفعلية أن يتحمل انتهاكات مدمرة لحقوق الإنسان. وفي عام 2019، اتحد العلماء في دعواتهم إلى التغيير العاجل والتحويلي⁽²⁸⁾. ووفقاً لما ذكره المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، فإنه "لا يمكن بلوغ أهداف حفظ الطبيعة واستخدامها على نحو مستدام وتحقيق الاستدامة... إلا من خلال تنفيذ تغييرات تحويلية على نطاق العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية"⁽²⁹⁾. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، "يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة على نطاق لم يسبق له مثيل لإيقاف هذه الحالة وعكس توجهها، مما يحمي الصحة البشرية وصحة البيئة ويحافظ على السلامة الحالية والمستقبلية للنظم الإيكولوجية العالمية"⁽³⁰⁾. وخلصت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن "التغيير التحويلي أمر لازم في الطريقة التي ندير بها غاباتنا وتنوعها البيولوجي، والتي ننتج ونستهلك بها غذائنا ونفاعل بها مع الطبيعة"⁽³¹⁾.

29 - ويتطلب التغيير التحويلي إعادة النظر في أهداف المجتمع، وفيما يجعلنا سعداء وما يعنيه أن نعيش حياة جيدة، وكيف نولد الطاقة ونستخدمها، وكيف ننتج الغذاء الذي نأكله، والطريقة التي نصنع بها السلع، وكيف نصمم مدننا وكيف نستطيع الحد من الهدر والقضاء عليه. وتجسد أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن رؤية اتفاقية التنوع البيولوجي للعيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2050، رؤيةً لعالمٍ قد تحوّل.

30 - ويقدّر العلماء أنه ما لم نبدأ في إجراء تغييرات تحويلية في السنوات العشر المقبلة، فقد تستغرق إعادة التنوع البيولوجي على الأرض إلى ما كان عليه ملايين السنين، مما يجبر الأجيال المقبلة على العيش في عالم فقير بيولوجياً⁽³²⁾. ومع ذلك، فإن الأوان لم يفت بعد. ووفقاً لما خلص إليه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، "ينطوي العمل الفوري والمتزامن بشأن المحركات (العوامل الدافعة) المباشرة وغير المباشرة المتعددة على إمكانية إبطاء بعض جوانب فقدان التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ووقفهما وحتى عكس اتجاههما"⁽³³⁾.

ثانياً - آثار حالة الطوارئ العالمية التي تعيشها الطبيعة على التمتع بحقوق الإنسان

31 - إن الأضرار التي تلحق بالمحيط الحيوي تترك حالياً تأثيراً كبيراً على طائفة واسعة من حقوق الإنسان ويمكن أن تترتب عليها آثار كارثية في المستقبل. ومن بين حقوق الإنسان التي تتعرض حالياً للتهديد والانتهاك الحق في بيئة صحية، وفي الحياة، والصحة، والغذاء، والماء، والمرافق الصحية، وفي مستوى معيشة لائق، وفي التنمية، والثقافة.

(28) Sandra Diaz and others, "Pervasive human-driven decline of life on Earth points to need for transformative change", *Science*, vol. 366, No. 6471 (13 December 2019).

(29) انظر IPBES/7/10/Add.1.

(30) UNEP, *Global Environmental Outlook: GEO6 – Summary for Policymakers (Nairobi, 2019)*, p. 4.

(31) FAO and UNEP, *The State of the World's Forests 2020*.

(32) Eric Dinerstein and others, "A global deal for nature: guiding principles, milestones and targets", *Science Advances*, vol. 5, No. 4 (April 2019).

(33) الفقرة جيم 4، IPBES/7/10/Add.1.

ألف - الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

32 - يوفر حاليا أكثر من 80 في المائة من الدول الأعضاء حماية قانونية للحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة من خلال الدساتير والتشريعات وقرارات المحاكم والمعاهدات الإقليمية⁽³⁴⁾.

33 - والنظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي عنصران جوهريان للحق في بيئة صحية، كما تعترف بذلك المحاكم الإقليمية والقوانين الوطنية والفقهاء القضائي الوطني. فقد أكدت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن "الحق في بيئة صحية، على عكس الحقوق الأخرى، يحمي مكونات البيئة، مثل الغابات والأنهار والبحار"⁽³⁵⁾. وفي عام 2020، قضت محكمة البلدان الأمريكية بأن حق الشعوب الأصلية في بيئة صحية قد انتهك بسبب تدهور الغابات والتنوع البيولوجي في منطقتها⁽³⁶⁾.

34 - ومن القوانين التي تحمي التنوع البيولوجي هناك عدد كبير يشمل الحق في بيئة صحية، مثل قانون التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي لعام 2007 في إسبانيا. وفي التشريع المتعلق بالتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا لعام 2004، ينص القانون على أنه من أجل إعمال الحق في بيئة صحية، يجب على الدولة "إدارة وحفظ وتعزيز التنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا ومكوناته وموارده الوراثية"⁽³⁷⁾. ولاحظت كرواتيا أن الاعتراف بالحق في بيئة صحية ومستدامة "أسهم في حماية وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية السليمة وترميم المتضرر منهما، وذلك بوضع حماية الطبيعة في مرتبة عالية في قائمة الاهتمامات السياسية".

35 - وقررت المحاكم في جميع مناطق العالم أن عدم اتخاذ الدول الإجراءات الكافية لحماية النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي يمكن أن ينتهك الحق في بيئة صحية. فكما أوضحت محكمة العدل العليا في كولومبيا في عام 2020، فإن الحق في بيئة صحية يلزم الدول باتخاذ تدابير منتظمة وفعالة تسهم في حُسن أداء الحيوانات والنباتات التي تشكل النظام الإيكولوجي وطاقفها وفي صون تلك الحيوانات والنباتات وحفظها⁽³⁸⁾.

36 - وشملت انتهاكات الحق في بيئة صحية التي وُجدت في قرارات المحاكم البارزة إلحاق الضرر بموئل أحد الأنواع المهددة بالانقراض (كوستاريكا واليونان والهند)؛ وتلوث المياه الناجم عن التعدين (شيلي وكولومبيا وولاية مونتانا، بالولايات المتحدة الأمريكية)؛ وإزالة الغابات (البرازيل والفلبين وكولومبيا والمكسيك)؛ وتلوث الهواء والماء والتربة على نطاق واسع (الأرجنتين والفلبين والهند)؛ واستخدام السيانيد في تعدين الذهب (تركيا)؛ وتربية الجمبري في الأراضي الرطبة الساحلية (بيرو)؛ والتنمية السياحية في غابات المانغروف (المكسيك)؛ ومشاريع الطاقة الكهرومائية في النظم الإيكولوجية الحساسة (إكوادور والبرازيل وفنلندا)؛

(34) A/HRC/43/53، المرفق الثاني.

(35) Inter-American Court of Human Rights, Advisory Opinion OC-23/17, 15 November 2017, para. 62.

(36) Inter-American Court of Human Rights, *Indigenous Communities of the Lhaka Honhat Association v. Argentina*, Judgment, 6 February 2020.

(37) جنوب أفريقيا، الإدارة البيئية الوطنية: قانون التنوع البيولوجي لعام 2004، القانون رقم 10 لعام 2004، *الحريدة الرسمية*، المجلد 467، الرقم 26436 (7 حزيران/يونيه 2004)، المادة 3؛ وإسبانيا، القانون رقم 42 الصادر بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2008 بشأن التراث الوطني والتنوع البيولوجي، المادة 1.

(38) Supreme Court of Justice, Colombia, STC No. 3872-2020, 18 June 2020 (Parque Isla Salamanca).

والتطوير العقاري في المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي (جنوب أفريقيا وسلوفينيا ومقدونيا وهنغاريا)؛ وإقامة مشروع زراعي في غابة محمية (أوغندا)⁽³⁹⁾.

باء - الحق في الحياة

37 - في عام 2018، ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ما نصه: "يشكل التدهور البيئي وتغير المناخ والتنمية غير المستدامة بعض أكثر العوامل إلحاحاً وخطورة التي تهدد قدرة أجيال الحاضر والمستقبل على التمتع بالحق في الحياة"⁽⁴⁰⁾. ويعرض الضرر الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية وتدهور التنوع البيولوجي الحق في الحياة للخطر. فعلى سبيل المثال، تزيد إزالة أشجار المنغروف الساحلية من خطر الموت بسبب العواصف. وعندما داهم إعصار كبير الهند في عام 1999، كانت الوفيات في القرى الساحلية التي أزيلت منها أشجار المنغروف أعلى بكثير منها في القرى التي تحميها غابات المنغروف العفية⁽⁴¹⁾.

38 - وتزيد إزالة الغابات من تواتر وشدة الكوارث المتصلة بالفيضانات، مما يؤثر سلباً على ملايين الأشخاص، ويتسبب في عدد كبير من الوفيات ويلحق أضراراً تقدر بتريليونات الدولارات⁽⁴²⁾.

39 - ويمكن أيضاً للتدابير المتخذة باسم جهود الحفاظ أن تنتهك الحق في الحياة. فعلى سبيل المثال، قتل موظفو الحفاظ العسكريون أشخاصاً في أفريقيا. وفي العديد من البلدان، أدى اعتبار أماكن معينة حدائق وطنية وتخصيص مناطق محمية أخرى إلى تهجير شعوب أصلية ومجتمعات محلية ومنعها من الوصول إلى أراضٍ تقليدية تستخدم لأغراض الحصول على الغذاء والماء والثقافة وسبل العيش.

جيم - الحق في الصحة

40 - تعترف منظمة الصحة العالمية بأن التنوع البيولوجي "من المحددات البيئية الرئيسية لصحة الإنسان"⁽⁴³⁾. فالنظم الإيكولوجية السليمة توفر حاجزاً ضد الأمراض المعدية المستجدة. والتغيرات التي تطرأ على المظهر الطبيعي للأرض، مثل إزالة الغابات، تسهم في ظهور أمراض في الأحياء البرية والحيوانات الأليفة والناس. وقد أدى تفتت الغابات في أمريكا الشمالية إلى زيادة خطر الإصابة بداء لايم. وكانت لظهور فيروس نيباه علاقة بتكثيف تربية الخنازير في ماليزيا. وساهمت إزالة الغابات في تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا.

(39) على سبيل المثال، Supreme Court of Colombia, *Demanda Generaciones Futuras v. Minambiente*, STC No. 4360-2018, decision of 5 April 2018 و Supreme Court of Mexico, First Chamber, *Amparo en Revisión*, No. 307/2016, decision of 14 November 2018 و David R. Boyd, *The Environmental Rights Revolution: A Global Study of Constitutions, Human Rights, and the Environment* (Vancouver, UBC Press, 2012).

(40) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) بشأن الحق في الحياة.

(41) Saudamini Das and Jeffrey R. Vincent, "Mangroves protected villages and reduced death toll during Indian super cyclone", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 106, No. 18 (5 May 2009).

(42) Corey J.A. Bradshaw and others, "Global evidence that deforestation amplifies flood risk and severity in the developing world", *Global Change Biology*, vol. 13, No. 11 (November 2007).

(43) WHO and Secretariat of the Convention on Biological Diversity, *Connecting Global Priorities: Biodiversity and Human Health – A State of Knowledge Review* (2015), p. 1

41 - والنظم الإيكولوجية السليمة هي مصدر حيوي للأدوية والرؤى الطبية الثاقبة. ويعني فقدان التنوع البيولوجي ضياع فرص لتحقيق فتوحات طبية مُنفذة للحياة وكفيلة بتغييرها. فلم تشمل الدراسة الدقيقة سوى جزء صغير من الأنواع النباتية والحيوانية في العالم من أجل التعرف على فوائدها الصيدلانية أو الطبية. وقد أنتج الباحثون الذين يدرسون أنواعا أحيائية مبهما، ومنها ضفدع الحضانة المُعدية الجنوبي، والقوقع المخروطي، وشجرة طقسوس المحيط الهادئ، وعناقية مدغشقر الوردية، عقاقير من التي تُصرف بوصفة من الطبيب وفوائد صحية أخرى للبشرية⁽⁴⁴⁾.

42 - ووفقا لما جاء في المساهمة التي قدمتها ألمانيا، غالبا ما يعتمد السكان المحليون والشعوب الأصلية، ولا سيما في البلدان النامية، على الطب التقليدي الذي يعتمد بدوره على طائفة واسعة من أنواع النباتات والحيوانات البرية. ويؤثر حاليا الجمع غير المشروع لكثير من هذه الأنواع والتجارة غير المشروعة فيه وفقدان الموائل المناسبة تأثيرا سلبيا على نظم الرعاية الصحية لملايين الأشخاص، وبالتالي على حقهم في الصحة.

دال - الحق في الغذاء

43 - يحمي التنوع البيولوجي الحق في الغذاء بجعل النظم الزراعية أكثر قدرة على الصمود. كما يؤدي دورا حيويا في الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية مع تقليل الآثار البيئية السلبية في الوقت ذاته.

44 - ففي كل عام، تفقد ملايين الهكتارات من الأراضي صلاحيتها لزراعة الأغذية بسبب التعرية والتلح والتلوث. وتتراوح تقديرات عدد الأشخاص الذين يتأثر حقهم في الغذاء من جراء تدهور الأراضي بين 1,3 و 3,2 بليون نسمة⁽⁴⁵⁾. والتنوع الوراثي يحمي المحاصيل الزراعية من الأمراض، ومن ثم يسهم في تحقيق الأمن الغذائي. غير أن التنوع الوراثي لأنواع المحاصيل والماشية، فضلا عن التنوع الوراثي للأنواع البرية القريبة النسب إليها، أخذ في التناقص، مما يهدد الأمن الغذائي وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود⁽⁴⁶⁾.

45 - وفي العقود الأخيرة، توسع الإنتاج الزراعي بشكل كبير، مما حمل النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي تكاليف باهظة. فالنظم الإيكولوجية المتدهورة تفقد قدرتها على إنتاج المياه النظيفة، وتوفير الحماية من أخطار مثل الفيضانات، وتوفير الموائل للأنواع، بما في ذلك الملقحات وكائنات التربة. وتهدد مبيدات الآفات الحق في الغذاء عن طريق الإضرار بالملقحات وتلويث التربة. ويهدد الاستيلاء على الأراضي و "أمولة" الزراعة (صبغها بصبغة مالية) حقوق صغار المزارعين ومجتمعاتهم المحلية.

46 - وتتعرض مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم للاستغلال المفرط وتتضرر بشدة من جراء الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتوجّه إليها إعانات كبيرة. ويحدث اغتصاب المحيطات عندما

Eric Chivian and Aaron Bernstein, eds., *Sustaining Life: How Human Health Depends on Biodiversity* (44) (New York, Oxford University Press, 2008).

Luca Montanarella, Robert Scholes and Anastasia Brainich, eds., *The IPBES Assessment Report on Land Degradation and Restoration* (Bonn, Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, 2018).

Julie Bélanger and Dafydd Pilling, eds., *The State of the World's Biodiversity for Food and Agriculture* (46) (Rome, FAO Commission on Genetic Resource for Food and Agriculture, 2019).

تستولي جهات فاعلة اقتصادية قوية على مصائد الأسماك على حساب حقوق صغار الصيادين ومجتمعاتهم المحلية. فعلى سبيل المثال، تقوّض مصائد الأسماك الصناعية لإنتاج دقيق السمك وزيت السمك سبل عيش الصيادين المحليين في السنغال وغامبيا وموريتانيا⁽⁴⁷⁾. ويؤدي تغير المناخ والتلوث والضغط الأخرى إلى توقعات أسوأ بالنسبة لمصائد الأسماك⁽⁴⁸⁾.

هاء - الحق في المياه والصرف الصحي

47 - النظم الإيكولوجية هي مصدر جميع المياه التي يعتمد عليها الناس. وفي حالة تلوث المياه أو استغلالها المفرط، يتعرض الحق في كميات كافية من المياه النظيفة للخطر. وتعتمد نظم الصرف الصحي في جميع أنحاء العالم على النظم الإيكولوجية كعنصر أساسي لمعالجة المياه المستعملة لأن النظم الإيكولوجية تنقي المياه الملوثة.

48 - وكما ذكرت جنوب أفريقيا، "فإن المياه هي شريان الحياة لجنوب أفريقيا. فهي تؤثر على رفاه سكان البلد، كما أن نقص المياه، أو انخفاض جودتها، يعوقان التنمية الاقتصادية ويقوضان حقوق الإنسان الأساسية في البلد. وترتبط المياه ارتباطاً جوهرياً بالنظم الإيكولوجية التي تمر عبرها؛ وسيؤثر تدهور النظم الإيكولوجية سلباً على كمية المياه وجودتها. وأكثر من نصف النظم الإيكولوجية المرتبطة بأنهارنا وإمدادات المياه العذبة في بلدنا مصابة بتدهور خطير"⁽⁴⁹⁾.

واو - حقوق الطفل

49 - قد ينتهك إخفاق الدول في منع تدهور نظام إيكولوجي معين أو انقراض نوع ما من الأنواع حقوق الأطفال في الحياة والصحة والثقافة والبيئة الصحية. وقد ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه "ينبغي أن يتمتع جميع الأطفال (...) [بإ] ليقين بأن التنوع البيولوجي لعالم الطبيعة سيدوم للأجيال المقبلة"⁽⁵⁰⁾.

50 - ولجنة حقوق الطفل تشعر بالقلق إزاء تدهور الطبيعة. ففي ملاحظاتها الختامية بشأن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حذرت اللجنة من "إزالة الغابات، والانديفاع في بناء السدود، وهو ما يؤدي إلى التشريد القسري، وتدهور التنوع البيولوجي، وتحات ضفاف الأنهار، مما يؤثر تأثيراً شديداً على إمكانات حياة ومعيشة الناس في المنطقة"⁽⁵¹⁾. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء آثار فقدان التنوع البيولوجي على الأطفال وحقوقهم في سيشيل⁽⁵²⁾.

(47) المساهمة المقدمة من منظمة السلام الأخضر.

(48) Nerilie Abram and others, "Summary for policymakers", in Hans-Otto Pörtner and others, eds., *IPCC Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate* (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2019).

(49) انظر الرد الرسمي لجنوب أفريقيا على استبيان المقرر الخاص من أجل التقرير المتعلق بالتنوع البيولوجي، 2016، السؤال رقم 3، على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Environment/Biodiversity/SouthAfrica.pdf>.

(50) A/HRC/43/30، 2020، الفقرتان 2 و 48.

(51) CRC/C/LAO/CO/3-6، الفقرة 36.

(52) CRC/C/SYC/CO/2-4.

51 - وأصوات الأطفال أنفسهم لا بد منها. فقد قدموا الأفكار التالية لهذا التقرير: إتاحة الفرص للشباب لاتخاذ إجراءات لدعم التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛ والتوقف عن قطع الغابات وحرقها؛ واحترام الطبيعة أمر ضروري؛ وسن قوانين تكفل تنظيف المحيطات، والحد من التلوث، وحماية الحيوانات، والحفاظ على الحياة؛ ولا جدوى من سؤال الشباب عن آرائهم وأفكارهم إذا لم يؤثر ذلك على القرار النهائي⁽⁵³⁾.

زاي - السكان الضعفاء

52 - لاحظ المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أن "مناطق العالم التي يتوقع لها أن تشهد نتائج سلبية كبيرة نتيجة للتغيرات العالمية في المناخ والتنوع البيولوجي وفي وظائف النظم الإيكولوجية والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر، هي أيضاً موطن لتجمعات كبيرة من الشعوب الأصلية وكثير من المجتمعات الأشد فقراً في العالم. ونظراً لاعتماد تلك المجتمعات المحلية بشدة على الطبيعة وإسهاماتها في كسب الرزق وسبل العيش والصحة، فإنها ستتضرر بشدة أكثر من غيرها من جراء هذه التغيرات السلبية"⁽⁵⁴⁾. ومما يزيد من حدة الظلم أنه في حين أن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد مادياً وثقافياً وروحياً على أراضيها التقليدية تتحمل حصة غير عادلة من التكاليف التي تفرضها الأنشطة التي تضر بالطبيعة، فإنها نادراً ما تتمتع بنصيب عادل من الفوائد الاقتصادية⁽⁵⁵⁾. وهناك مثال من إندونيسيا على هذا الأمر وهو انخفاض سبل عيش الشعوب الأصلية من العسل الحرجي، الذي نجم عن الاستعاضة عن الغابات الأصلية بمزارع زيت النخيل. ويتلازم مع هذا الانخفاض في التنوع البيولوجي تآكل التنوع الثقافي، الذي من أمثلته انقراض العديد من لغات الشعوب الأصلية.

53 - ومن الأمثلة على آثار تدهور صحة النظم الإيكولوجية على حقوق الشعوب الأصلية التراكم الأحيائي للمواد السامة في السلسلة الغذائية، مما يقوض قدرة صاندي الأسماك والحيوانات من الشعوب الأصلية على تأمين الغذاء الصحي لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وفي بيرو وكولومبيا ودول أخرى كثيرة، يلوث الزئبق الناجم عن التعدين غير المشروع الأنهار ومستجمعات المياه.

54 - والافتقار إلى حقوق رسمية في الأراضي والحيارة يجعل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفلاحين وذوي الأصول الأفريقية والنساء والفقراء عرضة للتشرد بفعل إجراءات تتراوح بين الاستيلاء على الأراضي واستخراج الموارد الصناعية، وإنشاء حدائق جديدة. وقد تلقى المقرر الخاص أمثلة كثيرة على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تكافح من أجل الدفاع عن أراضيها ومياهاها ضد الأنشطة الصناعية التي تضر بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ومن الأمثلة على ذلك مجتمعات بونونغ الأصلية في كمبوديا، والمايا في بليرز، والوابيشان في غيانا، ومجتمعات الداياك في إندونيسيا.

55 - وقد انتهكت مبادرات عديدة لحفظ الطبيعة حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك إنشاء حدائق ومناطق محمية دون مشاركتها أو موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة⁽⁵⁶⁾. ومن الأمثلة على ذلك طرد الباتوا من حديقة كاهوزي - بيبغا الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتهجير شعوب الأوجيك من غابة ماو في كينيا.

(53) مساهمة مقدمة من مبادرة حقوق الطفل البيئية.

(54) IPBES/7/10/Add.1.

(55) انظر المناقشة المتعلقة بحقوق المجتمعات المحلية التي لها صلات وثيقة بأراضيها التقليدية، A/HRC/34/49، الفقرات 53-58.

(56) A/71/229.

56 - ومن المدهش أن ترميم النظم الإيكولوجية يمكن أن تكون له آثار ضارة بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. فعلى الساحل الغربي لأمريكا الشمالية، تسببت استعادة ثعالب البحر إلى مياه الساحل وتعافيتها في سلسلة تعاقبية من التغيرات الإيكولوجية. وفي حين أن الفوائد الإيكولوجية والاقتصادية الإجمالية فاقت التكاليف، فإن تقلص المصيد في بعض المصائد (مثل المصيد من سرطان البحر الزنجي والبطلينوس الكبير) أثر سلباً على سبل عيش الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وعلى إمكانية حصولهم على الغذاء⁽⁵⁷⁾.

57 - وعلى الرغم من أن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفلاحين معرضون للخطر، فبإمكانهم تقديم مساهمات هائلة في حفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وحمايتهما وإعادتهما إلى ما كانا عليه واستخدامهما بصورة مستدامة، عندما يتاح لهم ذلك، من خلال الاعتراف بحقوقهم. وبفضل معارفهم التقليدية ونظمهم القانونية العرفية وثقافتهم، فقد أثبتوا فعاليتهم في حفظ الطبيعة⁽⁵⁸⁾. وتقليدياً، تملك الشعوب الأصلية أو تدير أو تستخدم أو تشغل ما لا يقل عن ربع مساحة الأراضي في العالم، بما في ذلك بعض الغابات الأكثر سلامة من الناحية الإيكولوجية والعديد من نقاط التنوع البيولوجي الساخنة⁽⁵⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تدير مجتمعات محلية متنوعة، منها المزارعون وصيادو الأسماك والرعاة وصائدو الحيوانات ومربو الماشية ومستخدمو الغابات، مساحات كبيرة من الأراضي والمياه في إطار نظم ملكية وحيازة مختلفة. ومن شأن دعم جهودها الرامية إلى حفظ وحماية تلك الأراضي، التي يتسم الكثير منها بأهمية حاسمة للتنوع البيولوجي العالمي، أن يؤدي إلى تقليل الفقر وانخفاض معدلات إزالة الغابات وتحسين حماية التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها هذه المجتمعات.

58 - ويتسم فهم الاختلافات بين الجنسين في القابلية للتضرر والأدوار والقدرات بأهمية أساسية لتصميم إجراءات عادلة وفعالة لحفظ النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي وحمايتهما وترميمهما واستخدامهما على نحو مستدام والاستفادة منهما على نحو منصف⁽⁶⁰⁾. فحظ المرأة الأقل في فرص الحصول على المعلومات وفي سلطة اتخاذ القرار ومحدودية مواردها المالية وغيرها من الموارد ومحدودية ملكيتها للأراضي قد يقيد كل ذلك دورها كمديرة للأراضي ومزارعة وصائدة أسماك وعالمة ورائدة أعمال. ويمكن لإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية أن تديم أوجه عدم المساواة بين الجنسين بزيادة الوقت الذي تقضيه النساء والفتيات للحصول على الغذاء والماء والحطب والعلف. والنساء قائدات وصانعات

Edward J. Gregr and others, "Cascading social-ecological costs and benefits triggered by a recovering (57) keystone predator", *Science*, vol. 368, No. 6496 (12 June 2020)

Stephen T. Garnett and others, "A spatial overview of the global importance of indigenous lands for (58) conservation", *Nature Sustainability*, vol. 1, No. 7 (July 2018); and Allen Blackman and others, "Titling indigenous communities protects forests in the Peruvian Amazon", *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 114, No. 16 (April 2017)

FAO and UNEP, *The State of the World's Forests 2020* (59)

Claudia Ituarte-Lima, "Women's courageous roles as guardians of the Earth's ecosystems", in Claudia (60) Ituarte-Lima and Maria Schultz, eds., *Human Right to a Healthy Environment for a Thriving Earth: Handbook for Weaving Human Rights, SDGs, and the Post 2020 Global Diversity Framework* (Stockholm, SwedBio and others, 2018)

تغيير أساسيات حيث يستخدمون معارفهم ومواردهم لحماية الطبيعة وترميمها ورعايتها⁽⁶¹⁾. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، "كثيراً ما تكون لدى المرأة معرفة أكثر تخصصاً بأنواع أحيائية محلية مهمة شتى"⁽⁶²⁾.

59 - ويمكن أن يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم بتدهور الطبيعة، ولكن يمكنهم أن يسهموا أيضاً في حفظها وحمايتها واستخدامها على نحو مستدام. ويمكن أن يؤدي الضرر الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في تأمين الوصول إلى المساحات الخضراء الطبيعية والمياه النظيفة. ويترشح تدهور الأراضي ونوازل الطقس التي تسبب الهجرة صعوبات إضافية تتعلق بالتنقل. وقد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضرورة أن تلتبي الدول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تصميم وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث⁽⁶³⁾.

60 - والدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بصفة خاصة لفقدان التنوع البيولوجي، حيث إن مساحاتها المحدودة معرضة للآثار المجتمعة لتغيير استخدامات الأراضي والاستغلال المفرط وتغير المناخ والتلوث والأنواع الدخيلة المغيبة.

61 - والناشطون من الأفراد والجماعات في مجال حماية حقوق الإنسان وحماية الطبيعة من التدمير والاستغلال يعرضون أنفسهم لخطر جسيم في العديد من الدول. فالمدافعون عن حقوق الإنسان والمدافعون عن البيئة والشعوب الأصلية وغيرهم يتعرضون للقتل والعنف والمضايقة والتخويف والتجريم بسبب عملهم. ورغم صدور الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، فضلاً عن مبادرات المجتمع المدني (مثل مبادرة الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان، ومبادرة "لا لإيذاء أي أحد آخر" ومبادرة عدم التسامح إطلاقاً)، لا يزال العنف مستمراً، ومن أمثلة ذلك مقتل رجلين مكسيكيين، هما أوميرو غوميس غونساليس وراؤول إيرنانديس روميرو، في عام 2020، بسبب عملهما في حماية الفراشات الملكية وموتلها الحرجي⁽⁶⁴⁾.

ثالثاً - التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالنظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي

62 - هناك اعتراف متزايد بالصلات بين حقوق الإنسان وصحة المحيط الحيوي. ومن المسلم به في إعلانات الأمم المتحدة الصادرة مؤخراً أن للشعوب الأصلية والفلاحين حقوقاً "في حفظ وحماية البيئة والقدرة الإنتاجية لأراضيهم"⁽⁶⁵⁾. وفي عملية الاستعراض الدوري الشامل التي يجريها مجلس حقوق الإنسان، يولى حالياً للإضرار بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي اهتماماً أكبر. فقد تضمن الاستعراض الدوري الشامل للأرجنتين توصية "بتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الأثر السلبي للأنشطة الاقتصادية على البيئة والتنوع البيولوجي"⁽⁶⁶⁾. وبالمثل، قُدمت توصيات بأن تحدّ البرازيل من إزالة الغابات، وأن تحترم حقوق الشعوب

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, *Turning Promises into Action*: (61)

Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development (New York, 2018)

.UNEP, Biodiversity for the well-being of women, newsletter, No. 6, August 2013 (62)

.CRPD/C/SYC/CO/1 (63)

(64) انظر BBC News, "Mexico violence: why were two butterfly activists found dead?", 14 February 2020

(65) انظر إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، المادة 18؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 29.

(66) .A/HRC/37/5

الأصلية، وأن تحمي البيئة والتنوع البيولوجي عند الإذن بالأنشطة الاقتصادية⁽⁶⁷⁾. وحُثت الإمارات العربية المتحدة على "حماية التنوع البيولوجي ووقف الآثار البيئية المدمرة، مثل الأخطار التي تهدد أمن الطيور المهاجرة، وتدمير الغطاء المرجاني الحي، وتغيير تدفق المياه الطبيعي، وتدمير طبيعة قاع البحر عند بناء جزر بشرية الصنع"⁽⁶⁸⁾. وأبرز في الاستعراضات التي أجريت لإندونيسيا وجزر سليمان ومدغشقر وماليزيا أن حماية الغابات المطيرة أمر أساسي لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁶⁹⁾.

63 - وتسلط هيئات المعاهدات الضوء بشكل متزايد على ما يخلفه الضرر الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من آثار على حقوق الإنسان. فقد أشير إلى الآثار السلبية لإزالة الغابات على حقوق الإنسان في الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (كوت ديفوار وغيانا)⁽⁷⁰⁾، ولجنة حقوق الطفل (غابون وغيانيا وهايتي)⁽⁷¹⁾، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا)⁽⁷²⁾، ولجنة القضاء على التمييز العنصري (باراغواي)⁽⁷³⁾. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لأن صناعة النفط والغاز في الاتحاد الروسي تخلف آثاراً سلبية على الشعوب الأصلية، بما في ذلك الأطفال، من خلال إزالة الغابات والتلوث و "تهديد بقاء الأنواع الحيوانية التي لا يمكنها الاستغناء عنها لكسب الرزق"⁽⁷⁴⁾. وحثت لجنة القضاء على التمييز العنصري سورينام على احترام حقوق الإنسان للشعوب الأصلية من خلال إنجاز تقييمات ملائمة للآثار الاجتماعية والثقافية والبيئية الناجمة عن المنشآت المقترحة إقامتها في أراضي أجدادهم، عملاً بمبادئ أكوي: كون التوجيهية الطوعية بشأن إجراء تقييمات الأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي للمنشآت المقترحة إقامتها، أو التي يحتمل أن تؤثر، في المواقع المقدسة وفي الأراضي والمياه التي تشغلها أو تستخدمها عادةً الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والتي وضعت بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي⁽⁷⁵⁾.

64 - وكرس جون نوكس، المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الإنسان والبيئة، تقريراً لمسألة التنوع البيولوجي وحقوق الإنسان، كما أبرز هذه المسألة في تقاريره القطرية⁽⁷⁶⁾. وخلص إلى أن "تدهور التنوع البيولوجي وفقدانه يقوضان قدرة البشر على التمتع بحقوق الإنسان" وبيّن التزامات الدول بالحماية من هذه الأضرار.

65 - وبدأ مقررون خاصون آخرون معالجة مسألة التنوع البيولوجي وحقوق الإنسان. فقد دعت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية إلى الاعتراف الكامل بحقوقها في جميع الأنشطة المتصلة بحفظ

(67) A/HRC/36/11.

(68) A/HRC/38/14.

(69) A/HRC/21/7 (إندونيسيا) و A/HRC/28/13 (مدغشقر) و A/HRC/25/10 (ماليزيا) و A/HRC/32/14 (جزر سليمان).

(70) CEDAW/C/CIV/4 (كوت ديفوار) و CEDAW/C/GUY/CO/9 (2019).

(71) CRC/C/GAB/CO/2 (غابون) و CRC/C/GIN/CO/3-6 (غيانيا) و CRC/C/HTI/CO/2-3 (هايتي).

(72) E/C.12/ARG/CO/3 (الأرجنتين) و E/C.12/BRA/CO/2 (البرازيل) و E/C.12/COL/CO/6 (كولومبيا).

(73) CERD/C/PRY/CO/4-6 (2016).

(74) CRC/C/RUS/CO/4-5 (2014).

(75) CERD/C/SUR/CO/13-15.

(76) A/HRC/34/49 و A/HRC/34/49/Add.1 (مدغشقر) و A/HRC/37/58/Add.1 (أوروغواي).

التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، ولا سيما في الإجراءات المتخذة لحماية الغابات وإنشاء مناطق محمية جديدة في أقاليمها⁽⁷⁷⁾. وأشادت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية بالجهود التي تبذلها بوتسوانا لحماية تنوعها البيولوجي الغني، ولكنها شددت على أهمية احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومعارفها وممارساتها⁽⁷⁸⁾. وأشار المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى أهمية التنوع البيولوجي الزراعي في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي⁽⁷⁹⁾. وحذر المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً من أن التلوث الكيميائي في القطب الشمالي يهدد حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وانتقد إرث التلوث السام للنظم الإيكولوجية البحرية والبرية من جانب الولايات المتحدة في جزر مارشال⁽⁸⁰⁾.

ألف - التزامات الدول

66 - تؤدي الآثار الضارة الحالية والمتوقعة لأزمة الطبيعة العالمية على التمتع بطنافة واسعة من الحقوق إلى نشوء واجبات واسعة النطاق على الدول بأن تتخذ إجراءات فورية لمنع تلك الأضرار⁽⁸¹⁾. وهي التزامات واجبة التنفيذ من الناحية القانونية، وليست خيارات للسياسات أو مجرد تطلعات، إذ تمثل انعكاساً للالتزامات قائمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن "التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تسترشد بالتزاماتها بموجب القانون البيئي الدولي"⁽⁸²⁾. وينبغي للدول أن تنتهج نهجاً قائماً على الحقوق في جميع جوانب حفظ النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي وحمايتهما وترميمهما واستخدامهما والاستفادة منهما. فتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان يوضح التزامات الدول ومؤسسات الأعمال؛ ويحفز على اتخاذ إجراءات طموحة؛ ويبرز محنة الفئات الأشد فقراً وضعفاً؛ ويمكن الناس من أن يشاركوا في تصميم الحلول وتنفيذها.

67 - ومن العوامل الحاسمة في أزمة الطبيعة العالمية أن الدول ومؤسسات الأعمال قد أخفقت مراراً وتكراراً في الوفاء بالتزاماتها ولم تخضع للمساءلة، بسبب ضعف آليات الإنفاذ في القانون البيئي الدولي. ويوفر القانون الدولي والمحلي لحقوق الإنسان هيئات معاهداتٍ ومحاكمٍ ولجاناً ومسارات إجرائية لضمان المساءلة.

68 - وتوضح المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة ثلاث فئات من التزامات الدول هي: الالتزامات الإجرائية، والالتزامات الموضوعية، والالتزامات الخاصة إزاء من يعيشون في أوضاع هشّة⁽⁸³⁾.

69 - وتقع على عاتق الدول التزامات إجرائية بالقيام بما يلي:

(77) A/71/229.

(78) A/HRC/31/59/Add.1.

(79) A/HRC/16/49.

(80) A/HRC/39/48/Add.2 (الدانمرك) و A/HRC/21/48/Add.1 (جزر مارشال).

(81) A/HRC/25/53.

(82) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، الفقرة 62.

(83) A/HRC/37/59، المرفق.

- (أ) توفير معلومات يسهل الوصول إليها وميسورة التكلفة ويسهل فهمها للجمهور بشأن أسباب وعواقب حالة الطوارئ العالمية التي تعيشها الطبيعة، بما في ذلك إدراج أهمية المحيط الحيوي الصحي كعنصر مطلوب في المناهج الدراسية بجميع مراحل التعليم؛
- (ب) كفاءة اتباع نهج شامل ومنصف ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية إزاء المشاركة العامة في جميع الإجراءات المتصلة بحفظ الطبيعة وحمايتها وترميمها واستخدامها بصورة مستدامة، مع التركيز بوجه خاص على تمكين السكان الأكثر تضرراً⁽⁸⁴⁾؛
- (ج) إتاحة الوصول الميسور التكلفة وفي الوقت المناسب إلى العدالة وسُبل الانتصاف الفعالة للجميع، وإخضاع الدول ومؤسسات الأعمال للمساءلة عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحفظ الطبيعة وحمايتها وترميمها؛
- (د) تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية والمتعلقة بحقوق الإنسان المحتمل أن تترتب على جميع الخطط والسياسات والمقترحات التي يمكن أن تُلحق الضرر بالنظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي أو تدمرها أو تقلل منهما؛
- (هـ) تنفيذ ضمانات متعلقة بحقوق الإنسان في تصميم واستخدام آليات تمويل التنوع البيولوجي (مثل الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية ومبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة)؛
- (و) إدماج المساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات الرامية إلى حفظ الطبيعة وحمايتها وترميمها واستخدامها وتقاسم منافعها على نحو منصف، بما في ذلك وضع وتنفيذ خطط العمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي المطلوبة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وتمكين المرأة من الاضطلاع بأدوار قيادية؛
- (ز) احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفلاحين في جميع الإجراءات الرامية إلى حفظ النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي وحمايتها وترميمها واستخدامها على نحو مستدام وتقاسم منافعها على نحو منصف، بما في ذلك احترام المعارف التقليدية والممارسات العرفية وحقوق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛
- (ح) توفير حماية قوية للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية الذين يُعانون بالقضايا المتعلقة بالطبيعة. ويجب على الدول أن توفر حماية يقظة للمدافعين عن حقوق الإنسان من التخويف والتجريم والعنف، وأن تثابر في إجراء تحقيقات بشأن مرتكبي تلك الجرائم وفي مفاوضاتهم ومعاقبتهم؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الاجتماعية - البيئية⁽⁸⁵⁾.
- 70 - وفيما يتعلق بالالتزامات الموضوعية، يجب على الدول ألا تنتهك، من خلال أفعالها الخاصة، الحق في بيئة صحية أو حقوق الإنسان الأخرى المتصلة بالنظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي؛ ويجب أن تحمي تلك الحقوق من انتهاك الغير لها، لا سيما مؤسسات الأعمال؛ ويجب أن تضع قوانين وسياسات وبرامج لإعمال تلك الحقوق وأن تنفذها وتعززها⁽⁸⁶⁾. وتسترشد هذه الالتزامات الموضوعية بالالتزامات محددة في اتفاقية التنوع البيولوجي، منها ما يلي:

(84) انظر CBD/COP/DEC/14/8، المرفق الثاني، المقرر 8/14 (المناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق).

(85) A/HRC/25/55 و A/71/281.

(86) E/1991/23.

- (أ) رصد حالة التنوع البيولوجي والتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي والإبلاغ عنهما؛
- (ب) اعتماد وتنفيذ خطط وطنية للتنوع البيولوجي؛
- (ج) تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في مجالات السياسات الأخرى (مثل الصحة والتمويل)؛
- (د) تعيين مناطق بحرية محمية وإقرار تدابير حفظ فعالة أخرى؛
- (هـ) وضع قواعد لضمان الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛
- (و) سن تشريعات لحماية الأنواع المهددة بالانقراض؛
- (ز) ترميم النظم الإيكولوجية المتدهورة؛
- (ح) منع انتشار الأنواع الدخيلة المُغيرة؛
- (ط) توفير حوافز للحفاظ والاستخدام المستدام⁽⁸⁷⁾.

71 - ويجب على الدول تطبيق وإنفاذ القوانين والسياسات القائمة وتعديل القوانين أو سن قوانين جديدة لمواجهة التحديات المستجدة (مثل التلوث باللدائن). وينبغي أن تطبق مبدأ الوقاية في جميع القرارات التي يمكن أن تضر بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي⁽⁸⁸⁾. ويجب على الدول أيضاً أن تتجنب التمييز المباشر وغير المباشر والتدابير التراجعية. وكما لوحظ في المبادئ الإطارية، "يمكن أن ينشأ التمييز غير المباشر، مثلاً، عندما تؤثر التدابير التي تضر بالنظم الإيكولوجية، مثل امتيازات التعدين وقطع أشجار الغابات، تأثيراً شديداً غير متناسب على المجتمعات التي تعتمد على تلك النظم الإيكولوجية".

72 - وعلى الدول التزامات خاصة تجاه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفلاحين. وتتمثل الأولوية العليا في الاعتراف بما لديهم من سندات ملكية الأراضي وحيازتهم لها وحقوقهم فيها، والاعتراف بوجود أعراف ونظم مختلفة، بما في ذلك نماذج الملكية الجماعية والإدارة الجماعية. وكما أكدت محكمة البلدان الأمريكية، يجب على الدول أن تكفل المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في إنشاء المناطق المحمية، واستمرار وصولها إلى الأراضي التقليدية واستخدامها، بما في ذلك تلك الموجودة داخل المناطق المحمية (لأغراض أنشطة صيد الحيوانات وصيد الأسماك والجمع والزراعة والأنشطة الثقافية، المتفقة كلها مع الاستخدام المستدام) وأن تكفل حصولها على حصة منصفة من الفوائد الناجمة عن مبادرات الحفظ⁽⁸⁹⁾. والدول ملزمة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان - عمليات الإخلاء والتهميش والضرب والتعذيب والقتل - الناشئة عن اتباع أساليب إقصائية وعسكرية في إجراءات الحفظ. ويجب على الدول "أن تتخذ ... تدابير مناسبة لتعزيز وحماية المعارف التقليدية للفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية ومبتكراتهم وممارساتهم، بما في ذلك النظم التقليدية المتبعة في الزراعة والرعي والحراثة ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والزراعة الإيكولوجية، المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه"⁽⁹⁰⁾.

(87) اتفاقية التنوع البيولوجي، المواد 5-14.

(88) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، الفقرة 62.

(89) Inter-American Court of Human Rights, *Kaliña and Lokono Peoples v. Suriname*, Judgment, 25 November 2015, para. 181.

(90) إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، المادة 20.

73 - والدول ملزمة بكفالة ألا تسبب الأنشطة التي تجري في إطار ولايتها أو سيطرتها ضرراً جسيماً لبيئة أو شعوب دول أخرى أو لمناطق خارج حدود الولاية الوطنية⁽⁹¹⁾. وبالنظر إلى الأدلة المتعلقة بتزايد تدهور المحيط الحيوي، فإن قاعدة "عدم الإضرار" الراسخة في القانون الدولي العرفي تتعرض حالياً للخطر بسبب تغيير استخدامات الأراضي والإفراط في استغلالها وتغيير المناخ والتلوث والأنواع الدخيلة المُغيرة.

74 - وعلى الدول التزام بالتعاون على الصعيد الدولي بالتوصل إلى محيط حيوي صحي، من خلال تبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيات النظيفة، وبناء القدرات، وزيادة البحوث، والوفاء بالالتزامات الدولية، وضمان تحقيق نتائج عادلة ومستدامة للمجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة. ويجب على الدول الغنية أن تسهم بنصيبها العادل في تكاليف حفظ النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي في البلدان المنخفضة الدخل وحمايتهم وترميمهم، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة⁽⁹²⁾. وينبغي أن تقدم المساعدة المالية إلى البلدان المنخفضة الدخل في شكل منح لا قروض. فإجبار البلدان الفقيرة على دفع تكاليف حماية الطبيعة يمثل انتهاكاً للمبادئ الأساسية للعدل عندما تكون مستويات الاستهلاك العليا في البلدان الغنية سبباً للمشكلة.

باء - مسؤوليات مؤسسات الأعمال

75 - مؤسسات الأعمال مساهم رئيسي في تدمير النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي، وذلك من خلال إزالة الغابات، والاستيلاء على الأراضي، واستخراج الوقود الأحفوري ونقله وحرقه، والزراعة الصناعية، وكثافة عمليات الثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك الصناعية، والتعدين على نطاق واسع، والاستغلال التجاري للمياه والطبيعة. وقد قامت مؤسسات الأعمال بتعهيد أنشطة عديدة تُلحق الضرر بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من الدول المرتفعة الدخل إلى الدول المنخفضة الدخل، مستغلة ما بها من معايير بيئية أقل ومعايير بيئية لا يجري إنفاذها.

76 - ويجب على مؤسسات الأعمال اعتماد سياسات في مجال حقوق الإنسان وبذل العناية الواجبة في هذا المجال، وإنشاء آليات تظلم شفافة وفعالة، وتصحيح انتهاكات حقوق الإنسان التي تتحمل هي المسؤولية عنها مباشرة، والسعي للتأثير على الجهات الفاعلة الأخرى لتحترم حقوق الإنسان حيثما توجد علاقات تتيح هذا التأثير. وينبغي لجميع مؤسسات الأعمال أن تمتثل للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" حيث أنها تنطبق على الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة التجارية أو فروعها أو سلسلة إمداداتها التي يمكن أن تضر بالمحيط الحيوي أو تسهم في تدهوره. وينبغي أن تعطي مؤسسات الأعمال الأولوية لاحترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفلاحين، وأن ترفض التماس أو استغلال الامتيازات في المناطق المحمية.

77 - وينبغي أن تقلل مؤسسات الأعمال من الآثار الضارة التي تُلحقها أنشطتها وفروعها وموردوها بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛ وأن تحد مما ينجم عن استخدام منتجاتها وخدماتها من آثار ضارة بالطبيعة؛ وأن تكشف علناً عن آثارها السلبية على الطبيعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمؤسسات الأعمال أن تؤيد، لا أن تعارض، القوانين والسياسات التي تهدف إلى حفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وحمايتهم وترميمهم وضمان الاستخدام المستدام لهما.

(91) *Pulp Mills on the River Uruguay (Argentina v. Uruguay), Judgment, I.C.J. Reports 2010, p. 14* ومحاكمة

البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الفتوى OC-23/17، الفقرة 101.

(92) اتفاقية التنوع البيولوجي، المادتان 8 (م) و 9 (هـ).

جيم - مسؤوليات منظمات حفظ الطبيعة

78 - تبذل الآلاف من منظمات حفظ الطبيعة في جميع أنحاء العالم، من المجموعات الأهلية الصغيرة إلى المنظمات المتعددة الجنسيات الضخمة، جهوداً دؤوبة لحفظ عجائب الطبيعة في هذا الكوكب الجميل وحمايتها وإعادتها إلى ما كانت عليه. بيد أن هناك حالات مثيرة للقلق تورطت فيها منظمات كبيرة معنية بحفظ الطبيعة تورطاً مباشراً أو تواطؤاً في أعمال حاولت بها حماية الطبيعة، ولكنها أدت إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، تراوحت بين طرد وتهجير شعوب أصلية ومجتمعات محلية، وقتل أشخاص على يد حراس حدائق عسكريين. وهي أعمال غير مقبولة.

79 - ويجب على منظمات الحفظ الكبيرة أن تفعل أكثر مما تفعله حالياً بكثير لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها أثناء عملها. وعلى الرغم من الإعراب عن التزامات قوية تجاه حقوق الإنسان، فإن التنفيذ غالباً ما يكون قاصراً. ووفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ينبغي لها أن تعتمد التزامات على مستوى السياسة العامة في مجال حقوق الإنسان، وأن تبذل العناية الواجبة في هذا المجال، وأن تمكّن من معالجة أي آثار ضارة على حقوق الإنسان تسببها أو تساهم فيها، بما في ذلك معالجتها من خلال آليات التظلم الفعالة التي أنشأتها أو التي تشارك فيها أو تكون مسؤولة عنها مباشرة⁽⁹³⁾. ويجب أن تسعى منظمات الحفظ الكبيرة أيضاً إلى التأثير في الجهات الفاعلة الأخرى لتحترم حقوق الإنسان حيثما توجد علاقات تتيح هذا التأثير. وتشكل مبادرة حفظ الطبيعة من منظور حقوق الإنسان خطوة جيدة، ولكن يمكن تحسينها بتوسيع نطاق عضويتها وعقد منتدى منتظم، بالشراكة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بشأن حفظ الطبيعة وحقوق الإنسان، ربما بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

رابعا - الممارسات الجيدة في حفظ التنوع البيولوجي وحمايته واستخدامه على

نحو مستدام

80 - توجد أمثلة ملهمة كثيرة للممارسات الجيدة في مجال حفظ التنوع البيولوجي وحمايته واستخدامه على نحو مستدام، بما في ذلك الحماية الدستورية للطبيعة (على سبيل المثال، في إكوادور والبرازيل وكرواتيا وناميبيا والنرويج)، وائتلاف الطموح الكبير من أجل الطبيعة والناس (بقيادة كوستاريكا وفرنسا)، والاستراتيجية الأوروبية للاتفاق الأخضر والتنوع البيولوجي لعام 2030، والجدار الأخضر العظيم، والمبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات، والاعتراف بحقوق الطبيعة، إلى جانب ممارسات مبتكرة لا حصر لها على مستوى المجتمع المحلي. وتنفيذ ممارسات جيدة في حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لا يضمن وجود محيط حيوي صحي ويحمي حقوق الإنسان فحسب، بل إنه يبشر أيضاً بتحقيق فوائد اقتصادية هائلة تقاس بتربليونات الدولارات. ويجري الإبلاغ عن هذه الممارسات الجيدة على جدة⁽⁹⁴⁾.

(93) A/HRC/44/32.

(94) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/HealthyEcosystems.aspx

خامسا - استنتاجات وتوصيات

81 - لم يفت الأوان بعد للتعامل مع حالة الطوارئ العالمية التي تعيشها الطبيعة، ولكن الوقت ينفد. والإخفاق المستمر حاليا في حفظ النظم الإيكولوجية للأرض وحمايتها واستخدامها على نحو مستدام له عواقب كارثية على التمتع بمجموعة شاملة من حقوق الإنسان. ومرض كوفيد-19 هو ثمن مريع تدفعه البشرية لتجاهلها تحذيرات العلماء. ويجب ألا نرتكب نفس الخطأ مع مخاطر الجوائح التي قد تدهمنا مستقبلا ومخاطر فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

82 - ويتطلب تحويل المجتمع لتحقيق نوعية حياة جيدة للجميع في انسجام مع الطبيعة زيادة حفظ التنوع البيولوجي، والترميم الواسع النطاق للنظم الإيكولوجية المتدهورة، والتحول السريع إلى الطاقة النظيفة، والانتقال إلى اقتصاد دائري، وخفض استهلاك الأثرياء للمواد، وإصلاح سلاسل التوريد للحد من الآثار البيئية. ويمكن أن يكون استخدام نهج قائم على الحقوق بمثابة حافز للتعبيل باتخاذ الإجراءات. ويوفر التاريخ - من خلال التقدم الذي حققه دعاة إلغاء عقوبة الإعدام، والمطالبات بحق الاقتراع، وناشطو الحقوق المدنية، والشعوب الأصلية - أدلة على الدور الفاعل الذي يمكن أن تؤديه حقوق الإنسان في إحداث تغييرات مجتمعية تحولية.

ألف - التعافي من مرض فيروس كورونا ومنع حدوث جوائح في المستقبل

83 - يجب اتباع نهج قائم على الحقوق في استثمار تريليونات الدولارات في الانتعاش الاقتصادي، بما يضمن أن تؤدي الاستثمارات إلى إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان، ومنع حدوث جوائح في المستقبل، وتخفيف من حدة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وتحقيق انتقالا عادلا للعمال الضعفاء والمجتمعات المحلية الهشة، وتعجل بوتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة المشجعة على ذلك الاتفاق الأخضر الأوروبي، الذي تبلغ قيمته 750 بليون يورو؛ والاتفاق الأخضر الجديد في كوريا الجنوبية؛ وتخصيص نيوزيلندا مبلغ 1.1 بليون دولار نيوزيلندي لوظائف قائمة على الطبيعة.

84 - ويجب عدم إضعاف القوانين والأنظمة البيئية أو تخفيف صرامة إنفاذها. وينبغي أن يكون الدعم المالي مشروطاً بالتزام مؤسسات الأعمال بحماية حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومنع إزالة الغابات وتغيير استخدامات الأراضي، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بمعدل يتفق مع توجيهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وينبغي ألا تتلقى القطاعات التي تضر بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك قطاعات الوقود الأحفوري والتعدين والزراعة الصناعية، إعانات.

85 - وللحد من خطر الجوائح الحيوانية المنشأ وآثارها المدمرة على الصحة وحقوق الإنسان، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لاستهداف العوامل المسببة الرئيسية لها، بما في ذلك إزالة الغابات وتكثيف الزراعة وتجارة الأحياء البرية. وينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) وضع حد لإزالة الغابات وتحويل موائل الأحياء البرية لأغراض الزراعة، وإقامة المستوطنات والهيكل الأساسية؛

(ب) تنظيم تجارة الأحياء البرية تنظيمًا صارمًا من خلال استهداف الممارسات غير القانونية وغير المستدامة وغير الصحية والأنواع المعرضة للخطر بشدة مع دعم التجارة المستدامة في الأحياء البرية التي تتيح أعمال حقوق الفقراء وسكان المناطق الريفية المهمشين في الغذاء وسبل العيش، وتساهم في حماية الأنواع وموائلها؛

- (ج) تشديد الأنظمة المتعلقة بالزراعة الصناعية، بما في ذلك تدابير الأمن البيولوجي لمنع انتقال الأمراض المعدية من الأحياء البرية والحيوانات الزراعية إلى الناس؛
- (د) رصد الأحياء البرية المعرضة للخطر بشدة والسكان المعرضين للخطر، مع التركيز على البؤر الساخنة للأمراض المعدية المستجدة ونقاط التلاقي المعرضة لخطر كبير بين الأحياء البرية والحيوانات الزراعية والبشر؛
- (هـ) التنفيذ المنهجي لنهج "الصحة الواحدة"، وهو استراتيجية متكاملة للترابط المعقد بين البشر والحيوانات والنظم الإيكولوجية، على كل من الصعيد الدولي (من خلال التعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان) والصعيد الوطني (من خلال التعاون بين الهيئات الصحية والزراعية والبيئية).

باء - التعجيل بالعمل لحماية الطبيعة وحفظها

- 86 - ينبغي أن يقر الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 صراحةً نهجاً قائماً على الحقوق لتحقيق تقدم سريع وطموح في حماية التنوع البيولوجي وحفظه واستخدامه على نحو مستدام. وقد أقر العلماء والمجتمع المدني وعدد متزايد من الدول الهدفَ الطموح المتمثل في حماية 30 في المائة من أراضي الكوكب ومياهه بحلول عام 2030، مما أدى إلى إدراجه في مشروع إطار العمل لما بعد عام 2020. وفي حين أن تحقيق هذا الهدف يمكن أن تكون له فوائد هائلة بالنسبة لحقوق الإنسان من خلال حماية المساهمات التي تسديها الطبيعة للناس، فإن عمليات تحديد وتعيين وإدارة مناطق محمية ومحفوظة إضافية يجب أن تتم بالشراكة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل حماية حقوقهم. ومن الحيوي أيضاً حماية واستعادة الروابط الإيكولوجية بين المناطق المحمية والمحفوظة⁽⁹⁵⁾.
- 87 - والمناطق المحمية والمحفوظة هي أحد الإجراءات الرئيسية للحفاظ على النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي⁽⁹⁶⁾. وعندما تدار وتنظم هذه المناطق بصورة منصفة وفعالة، فإنها تدعم أيضاً حقوق الإنسان، وتسهم في الصحة والرفاه والأمن الغذائي والمائي وفي الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وفي سبل العيش المحلية⁽⁹⁷⁾. والمناطق المحمية البحرية المدارة إدارة جيدة تحمي التنوع البيولوجي وتعيده إلى ما كان عليه، مما يزيد من إنتاجية مصائد الأسماك المجاورة. وفي المناطق البحرية المحمية، يزيد ثراء الأنواع بنسبة 21 في المائة، وتزيد الكتلة الحيوية للأسماك بمقدار ستة أضعاف عنها في المساحات غير المحمية المجاورة⁽⁹⁸⁾.

(95) Santiago Saura and others, "Protected area connectivity: shortfalls in global targets and country-level priorities", *Biological Conservation*, vol. 219 (March 2018)

(96) Claudia L. Gray and others, "Local biodiversity is higher inside than outside terrestrial protected areas worldwide", *Nature Communications*, vol. 7, No. 12306 (2016)

(97) Robin Naidoo and others, "Evaluating the impacts of protected areas on human well-being across the developing world", *Science Advances* 2019, vol. 5, No. 4 (April 2019)

(98) Enric Sala and Sylvaine Giakoumi, "No-take marine reserves are the most effective protected areas in the ocean", *International Council for the Exploration of the Sea Journal of Marine Science*, vol. 75, No. 3 (May–June 2018).

88 - وينبغي للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 أن:

- (أ) يعترف بأن لجميع الأشخاص الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛
- (ب) يعطي الأولوية لحقوق وأدوار الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛
- (ج) ينص فيه على التزام الدول الغنية بحشد ما لا يقل عن 100 بليون دولار سنوياً لمساعدة الدول المنخفضة الدخل في حفظ الطبيعة وحمايتها وترميمها وضمان استخدامها على نحو مستدام، بما يضاهي التزاماتها بتمويل الأنشطة المناخية؛
- (د) يعطي الأولوية للإجراءات التي تحقق فوائد متعددة لحقوق الإنسان في آن واحد (مثل مبادرات الإصلاح الإيكولوجي التي تحد من الفقر وتحسن الأمن الغذائي وتحمي الطبيعة وتعالج تغير المناخ)؛
- (هـ) يوجب اتباع نهج قائم على الحقوق في تنفيذ ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛
- (و) يعالج العوامل المباشرة وغير المباشرة المسببة للأضرار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛
- (ز) يُبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية؛
- (ح) يوجب اتخاذ إجراءات لإدارة حالات الطوارئ بالنسبة لأنواع التي يتهدد الخطر استمرار وجودها.

89 - وينبغي للدول أن تتصدى في آن واحد لتدهور الطبيعة وخطر تغير المناخ، وذلك عن طريق ما يلي:

- (أ) إعطاء الأولوية للحلول المناخية القائمة على الطبيعة، مع توفير ضمانات مناسبة لحماية حقوق الإنسان، وتوفير ما يصل إلى ثلث التخفيف من آثار تغير المناخ المطلوب بحلول عام 2030، وتحقيق أوجه تقدم رئيسية في مجال التكيف. وتشمل الإجراءات الرئيسية حفظ المحيطات والغابات والأراضي الرطبة (ولا سيما الأراضي الخثية وأشجار المانغروف)، وإعادة التحريج، وممارسات الترميم الإيكولوجي والإيكولوجيا الزراعية التي تحسن محتوى التربة من الكربون؛
- (ب) حماية النقاط الساخنة ذات التنوع البيولوجي الكثيف والتخزين الوفير للكربون. وتشمل الأولويات التي حددها العلماء الغابات الرطبة شبه الاستوائية، وغابات السهوب المعتدلة والغابات الصنوبرية الشمالية، والغابات المطيرة المعتدلة والاستوائية، مع التركيز الجغرافي على أمريكا الوسطى؛ وشمال المنطقة الأنديّة؛ وحوض الأمازون الغربي؛ وجنوب شرق البرازيل؛ ووسط أفريقيا، بما في ذلك حوض نهر الكونغو؛ وجنوب شرق آسيا؛ وجنوب اليابان؛ وجبال الهيمالايا؛ وغينيا الجديدة⁽⁹⁹⁾؛
- (ج) وضع وتطبيق وإنفاذ قوانين وسياسات للقضاء على إزالة الغابات وتحويل الغابات إلى أراض زراعية، وإخلاء سلاسل الإمداد العالمية تماماً من تلك الأنشطة المدمرة.

90 - ولحماية حقوق الإنسان والنظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي، ينبغي للدول:

- (أ) تأييد قرار للأمم المتحدة يعترف بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛
- (ب) تعزيز سيادة القانون البيئي بالحد من الفساد والقضاء عليه، وتعزيز المؤسسات، وبناء القدرة المعرفية والتنفيذية، وضمان استقلال القضاء؛
- (ج) إعادة توجيه 500 بليون دولار من الإعانات التي توجه إلى الزراعة والطاقة والتعدين وغيرها من الصناعات التي تضر بالطبيعة إلى إعانات تحمي الطبيعة وتعيدها إلى ما كانت عليه، بما في ذلك الزراعة التجديدية، والإيكولوجيا الزراعية، والزراعة العضوية، وترميم التربة، وإعادة التحريج⁽¹⁰⁰⁾؛
- (د) إعادة توجيه 22,2 بليون دولار من الإعانات التي تسهم في الإفراط في صيد الأسماك وإلحاق الضرر بالنظم الإيكولوجية البحرية، نحو ترميم النظم الإيكولوجية البحرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة ومساعدة مصائد الأسماك الصغيرة⁽¹⁰¹⁾؛
- (هـ) تعزيز التدابير العملية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، بما في ذلك: توفير سبل الانتصاف الفعالة الجيدة التوقيت في الحالات التي تواجه فيها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمدافعون الآخرون تهديدات و/أو تجرماً و/أو أي شكل من أشكال العنف، وإلغاء امتيازات الأراضي الصادرة بصورة غير قانونية وتصاريح التنمية الزراعية أو غيرها من تصاريح الإنشاءات في الأراضي التي تملكها أو تستخدمها أو تشغلها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عُرفياً؛
- (و) سن معايير لمراعاة مؤسسات الأعمال الحرص الواجب في جميع القطاعات لتحديد ومنع الآثار الضارة التي تلحق بحقوق الإنسان والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية على مستوى الشركات وعلى امتداد سلاسل الإمداد، بما في ذلك إتاحة سبل الانتصاف لأصحاب الحقوق المتضررين وتوقيع عقوبات كبيرة على عدم الامتثال؛
- (ز) تعديل التشريعات المتعلقة بالآثار البيئية بحيث تُوجب إدراج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في استعراضات المشاريع والسياسات والخطط المقترحة، بما في ذلك الميزانيات والاتفاقات التجارية؛
- (ح) ضمان تأكيد مناهج التعليم، بجميع مراحلها من رياض الأطفال إلى الجامعة، على أهمية وجود محيط حيوي صحي للحياة على الأرض والتمتع بحقوق الإنسان؛
- (ط) إدماج الاستدامة البيئية في المبادئ التوجيهية الغذائية ذات الأساس النباتي في أغلبها، حيثما أمكن، والحد من هدر الأغذية؛
- (ي) كفالة أن يتضمن الاتفاق المقترح بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مراعاة حقوق الإنسان على النحو المناسب؛

(100) OECD, "A comprehensive overview of global biodiversity finance".

(101) U. Rashid Sumaila and others, "Updated estimates and analysis of global fisheries subsidies", *Marine Policy*, vol. 109 (November 2019).

(ك) تعزيز القوانين والسياسات الرامية إلى حفظ جميع الأراضي الرطبة والسماح باستخدامات مستدامة فقط، حسب التوجيه الذي توفره اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.

جيم - احترام حقوق الشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات المحلية

91 - يجب وضع حد لتجاهل الدول ومؤسسات الأعمال ومنظمات حفظ الطبيعة لحقوق الشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات المحلية. ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان في صميم جميع إجراءات الحفظ والصون والترميم والاستخدام المستدام، إلى جانب توافر رؤية مشتركة لصون التنوع البيولوجي والثقافي للأجيال الحاضرة والمقبلة، على نحو ما حثت عليه المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية⁽¹⁰²⁾.

92 - وينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية للاعتراف القانوني بسننات ملكية وحيازة وحقوق الشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والفلاحين، والمجتمعات المحلية، وتمكين أولئك الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً على الطبيعة في كسب رزقهم من الاضرار في ممارسات مستدامة وطويلة الأجل في مجالات الزراعة والحصاد/الجمع والحفظ، استناداً إلى المعارف التقليدية والقوانين العرفية ومسؤوليات الإدارة؛

(ب) ضمان الوصول إلى الأراضي والمياه والأحياء البرية والنباتات والأدوية والمواقع المقدسة، رهناً بتدابير الحفظ التي تُنشأ عن طريق عمليات تشاور شاملة، وعند الاقتضاء، الحصول على موافقة الشعوب الأصلية الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(ج) توفير سبل انتصاف سريعة وعادلة وفعالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة لحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مثل التهجير وإعادة التوطين، فيما يتصل بإنشاء الحدائق والمناطق المحمية، وذلك من خلال آليات تتراوح بين عمليات المصالحة والتعويض؛

(د) وضع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في صدارة الجهود المبذولة لتحديد وتعيين وإدارة مناطق جديدة هامة للتنوع الثقافي والبيولوجي، بما في ذلك المناطق المحمية والمحافظة للشعوب الأصلية⁽¹⁰³⁾، والمناطق المحفوظة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية⁽¹⁰⁴⁾، والمواقع المقدسة، وغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق⁽¹⁰⁵⁾؛

(102) انظر A/71/229.

(103) المناطق المحمية والمحافظة للشعوب الأصلية هي الأراضي والمياه التي تقوم فيها حكومات الشعوب الأصلية بالدور الرئيسي في حماية النظم الإيكولوجية وحفظها من خلال قوانين الشعوب الأصلية ونظمها الإدارية والمعرفية.

(104) المناطق المحفوظة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية هي أقاليم تحتوي على قدر كبير من التنوع البيولوجي والقيم الثقافية، وتحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من خلال القوانين العرفية أو غيرها من الوسائل الفعالة.

(105) تتصل تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق بمناطق محددة جغرافياً، ليست من المناطق المحمية، تُحكم وتدار لتحقيق نتائج إيجابية طويلة الأجل من حيث حفظ النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي، وفي حال الانطباق، حفظ القيم الثقافية والروحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من القيم المهمة محلياً.

(هـ) إعطاء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مهمة إدارة المناطق المحفوظة والمحمية داخل أراضيها أو إشراكها في إدارتها، بما في ذلك توفير ما يكفي من الموارد القانونية والمالية وغيرها من الموارد؛

(و) إعادة توجيه التدفقات المالية المخصصة لحفظ الطبيعة إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المشاركة في حماية التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام؛

(ز) التصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وسن تشريعات لتنفيذه ولضمان تقاسم الفوائد النقدية وغير النقدية من الاستخدام التجاري للموارد الوراثية تقاسماً عادلاً.

93 - وسوف تتطلب حماية الطبيعة وإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل صون حقوق الإنسان نفقات ضخمة، ولكن العائد المتوقع من الاستثمارات هائل. وتقدر تكلفة العمل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل حماية 30 في المائة من جميع الأراضي والمياه حمايةً فعالة بحلول عام 2030 بما يتراوح بين 100 و 140 بليون دولار في السنة، في حين تقدر الفوائد الاقتصادية الناجمة عن ذلك بمئات البلايين⁽¹⁰⁶⁾. وأفادت اللجنة العالمية المعنية بالتكيف بأن إجمالي صافي الفائدة من حماية أشجار المانغروف وحدها سوف يبلغ تريليون دولار بحلول عام 2030. وستكون تكلفة تنفيذ نهج "الصحة الواحدة" للوقاية من الأمراض الحيوانية المنشأ كبيرة، ولكنها أقل بكثير من تكلفة الجوائح المستقبلية⁽¹⁰⁷⁾.

94 - وإذا لم نستعمل نهجاً قائماً على الحقوق لحماية المحيط الحيوي، فإن الأجيال المقبلة ستعيش في عالم فقير إيكولوجياً، محرومةً من مساهمات الطبيعة الحاسمة في رفاه الإنسان، الذي تعصف به جوائح يزداد تواترها ويتعرض لمظالم بيئية مستفحلة. وإذا وضعنا حقوق الإنسان والطبيعة في صميم التنمية المستدامة ونجحنا في تحويل المجتمع، يمكن للبشر أن يحققوا مستقبلاً عادلاً ومستداماً يعيش فيه الناس حياة سعيدة وصحية ومُرضية في وئام مع الطبيعة على هذا الكوكب.

Anthony Waldron and others, "Protecting 30 per cent of the planet for nature: costs, benefits and economic implications", working paper (Washington, D.C., Campaign for Nature, 2020)

World Bank, "People, pathogens and our planet: the economics of One Health", Report No. 69145-GLB, (107) .vol. 2 (Washington, D.C., 2012)